بينما تجمع حول موقف رفض الزيارة وما تبعها من نتائج وبخاصة اتفاقية كامب ديفيد، القسم الآخر من المثقفين المصريين، الذين مثلوا الجناح الوطني منهم، وهم «جبهة» متنوعة، مختلفة الاتجاهات والمنابع الأيديولوجية والانتماء السياسي؛ وقد تحصن هؤلاء في بعض النقابات الوطنية، ذات التراث الديمقراطي والوطني التاريخي الأصيل، كنقابة المحامين، ونقابة الصحافيين، وبعض النقابات العمالية، كما انتشروا في قواعد نقابات أخرى، كالمهندسين، وفي الجامعات، بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما شكلت نسبة هامة من الفنانين والأدباء والمفكرين، وبالذات الشباب، زخماً قوياً في هذا الاتجاه.

وبين الاتجاهين الرئيسيين اللذين تمحورت حولهما مواقف الأغلبية من المثقفين المصرين، تراوحت مواقع آخرين، في انتظار «اتضاح معالم الصورة!»، وهو ما كان يعني غلبة رؤية فريق على رؤية الفريق الآخر. ومن الملاحظ أن اتجاه «البين بين» ذلك، قد أخذ في الفترة الأخيرة يحسم موقفه؛ باتجاه التحول، خطوة خطوة، نحو مواقع صفوف المعارضة الوطنية. ويرجع تبدل المواقف هنا، إلى الانكشاف الفاضح لأبعاد الصلح الساداتي ــ الصهيوني ومضامينه من جهة، وإلى تمزق رداء «السلام» المزيف، الذي حاولت «اسرائيل» خداع الرأي العام المصري بارتدائه، ولتبدي العجز الكامل، حتى الآن، لاتفاقية كامب ديفيد، عن جر أي طرف عربي آخر إلى معسكرها، ولموقف الرفض الذي جوبهت به هذه الاتفاقية في الداخل وفي الخارج، من جهةٍ أخرى.

صراع مستمر

إذا كان أولئك المثقفون الذين انضموا إلى «جوقة» السادات، وأعلنوا تأييدهم الصريح لنهجه السياسي، وقدموا خدماتهم لنظامه، قد انفتحت أمامهم كل سبل التقدم وتكوين الثروات، ومنحوا فرصة استخدام كل أبواب النشر والتعبير عن الرأي، وقُدمت لهم كل التسهيلات اللازمة لإبلاغ «رسالتهم» واعلان «مواقفهم» المتفقة مع مواقف النظام، فلقد حُرم القسم الوطني من مثقفي مصر حرماناً كاملاً من كافة الحقوق الانسانية والسياسية المعترف بها، عقاباً لهم على رفضهم المعلن، والواضح، لما تم.

ولم يكن حرمانهم هذا، في واقع الأمر، بجديد على الواقع المصري، فقد كانت المعركة بين النظام، وبين الجناح الوطني من المثقفين المصريين قد مرت، سابقاً، بأزمات حادة مستمرة؛ فمنذ تولى السادات الحكم، اتخذ مجموعة من الاجراءات في مواجهتهم، وبغية حصارهم وحصار قدرتهم على الفعل المعارض، بدأ بتصفية كل منابر الثقافة الوطنية (اليسارية)، كالطليعة، والكاتب، وروز اليوسف... الخ، وفيما بعد، أغلقت جريدة «الأهالي»، جريدة حزب التجمع الوطني. كما أعاد تنظيم الصحافة والاذاعة والتلفزيون وجهاز السينما لاستبعاد كل من يُشتبه في ولائه، وأحال العشرات من العاملين في هذه الجهات إلى وظائف ادارية بيروقراطية، بعيدة كل البعد عن مواقعهم الفكرية والثقافية، واضافة لذلك اعتقل المئات منهم أكثر من مرة، وقدم العشرات إلى محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، وحارب الكثيرين في أرزاقهم، مما أجبرهم على الهجرة الداخلية (بالصمت)، أو خارج البلاد. وحينما تصاعدت المعركة بين المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين وبين نظام السادات، استغل النظام كل الأساليب الديماغوجية المعروفة لعزلهم عن الشعب، ولتشوية مواقفهم (الوطنية خاصة)، متهماً اياهم بالخيانة والعمالة... الخ، غير أن هذا كله لم يَفُتّ في عضد المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين في مصر، الذين أصروا إصراراً عظيماً على الاستمرار في حمل مسؤولياتهم، والقيام بواجبهم التاريخي، مهما كان الثمن.

كانت المشكلة الأساسية التي واجهت المثقفين الديمقراطيين في مصر، هي كيفية توصيل وجهات نظرهم إلى المواطن المصري العادي (رجل الشارع) الذي تحاصره وسائل الاعلام الرسمية بزيفها وتضليلها من كل جانب، وفي ظروف سيطرة السلطة وتوابعها على كل الصحف الحكومية (المسماة بالقومية!) والمجلات وسائر المطبوعات، وكذلك أجهزة الاذاعة والتلفزيون، والسينما وباقي وسائل الاتصال والتوجيه... التي لم تفتح أبوابها (جميعاً) إلا لأولئك الذين جندوا كل امكاناتهم لخدمة أهداف النظام وتبرير سياساته؛ وقد استطاع الصوت الوطني للمثقفين المصريين، في بحثه الدؤوب عن مخْرج من حالة الحصار المستمرة